التوجيهات وحدها لا تكفى..!!

قررت الحكومة منذ عدة شهور اعفاء المشروعات الانتاجية التى يقل رأسمالها عن خمسة ملايين جنيه من الحصول على موافقة هيئة الاستثمار، ثم شمل هذا الاعفاء - فى مرحلة لاحقة - المشروعات التى يقل رأسمالها عن عشرة ملايين، وانتهت الحكومة بتطبيق الاعفاء على المشروعات التى يقل رأسمالها عن خمسين مليونا.

وبصرف النظر عن ان الحكومة قد تبنت هذه السياسة من تلقاء نفسها، ام انها استجابت لتوجيهات هبطت عليها، فانها قد بررت هذه الاجراءات بأنها ضرورية لتشجيع الاستثمار من اجل زيادة الصادرات. وخرجت أجهزة الاعلام الحكومية - كالعادة - تشيد بهذه الاجراءات وبحرص الحكومة على زيادة الانتاج، وحل مشكلة البطالة، ومضاعفة ايرادات الدولة من العملات الحرة وتنمية المناطق النائية فى الصعيد، وكأن هذه القرارات هى الحل السحرى الذى اهتدت اليه الحكومة فجأة أو هبط به الوحى عليها فجأة..؟؟

وقرار الحكومة باعفاء (بعض) المشروعات من التقيد بالحصول على موافقة هيئة الاستثمار يحتاج - من أى عاقل - إلى وقفة تأمل بعيدا عن صخب اجهزة الاعلام الحكومية، وأبواقها التى تنطلق بآيات المديح والثناء، فقانون الاستثمار قد اصدره الحزب الحاكم، وقال وقتها - ان هدفه هو زيادة الانتاج وتشجيع رؤوس الاموال وحل مشكلة البطالة ومضاعفة الدخل من العملة الحرة، تماما مثلما تقول اليوم وهي تعفى بعض المشروعات من الخضوع لأحكام هذا القانون، ومنها الحصول على موافقة - مسبقة - من هيئة الاستثمار!!

فلما وضع القانون - الذى اصدرته حكومة الحزب الوطنى - موضع التطبيق لعدة سنوات تبين لها انه هو نفسه العقبة الرئيسية امام قيام المشروعات وتشجيع المستثمرين، فقامت بتعديله عدة مرات، ثم انتهت الى اعفاء بعض المشروعات من التقيد بأحكامه، وهى المشروعات التى يقل رأسمالها عن خمسين مليونا من الجنيهات.

وتتصور حكومة الحزب الوطنى انها قد اهتدت بقراراتها هذه الى الحل السعيد، بينما هى فى الواقع قد أكدت - من جديد - انها متسرعة فى اصدار قوانينها التى يوافق مجلس الشعب عليها بغير دراسة أو مناقشة متأنية، التزاما بالتوجيهات التى تصل الى اعضاء المجلس من حزبهم الحاكم، وبناء على المقدرة الفائقة لرئيس المجلس على سرعة تمرير أي قانون تقترحه الحكومة، او تعديل أى قانون سبق ان اصدرته..!!

والقضية ليست قضية اعفاء (بعض) المشروعات من أحكام القانون، وانما القضية هى جدوى قانون الاستثمار ذاته، والمقارنة بين المصلحة فى استمراره أو الغائه كلية.

فالقوانين توضع لتحقيق غاية مشروعة لصالح المجتمع، فإن ثبت انها لم تحقق هذه الغاية، او تتعارض مع مصالح المجتمع، فالأولى بها ان تلغى لا ان يعفى البعض من الالتزام بأحكامها..

فالمشروعات الانتاجية الصغيرة والكبيرة على السواء هى مشروعات تخدم الاقتصاد القومى وتساهم فى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وبالتالى فان المشروعات جميعا يجب ان تخضع لمعاملة واحدة لا يستثنى منها المشروع الصغير، بينما يبقى السيف مسلطا على رقبة المشروع الكبير، خصوصا وان حجم رأس مال هذه المشروعات ليس هو العنصر الوحيد الذى يحدد فائدة هذا المشروع للمجتمع، فقد يكون انتاج أحد المشروعات الصغيرة مخصصا كله للتصدير فيحقق عائدا من العملات الحرة أكثر مما يحققه المشروع الكبير، وقد تكون (القيمة المضافة) فى المنتج النهائى للمشروع الصغير أكبر منها فى المنتج النهائى للمشروع الكبير، فيستفيد الدخل القومى من المشروع الصغير بأكثر مما يستفيد من المشروع الكبير.. وهكذا..

ومن جهة أخرى إذا كنا (نشجع) المشروعات الصغيرة باعفائها من التقيد بضرورة الحصول على تراخيص من هيئة الاستثمار، فما ذنب المشروعات الكبيرة - التى تحقق من الناحية النظرية - فائدة أكبر للمجتمع حتى نجعلها لا تستفيد من هذا الاعفاء..؟؟

وقد يقال ان الاعفاء مقصود به تشجيع الاستثمار فى المناطق النائية فى الصعيد، والسازج وحده هو الذى يتصور ان اعفاء مشروع من الحصول على بعض التراخيص او الاجراءات البيروقراطية يشجعه على الاستثمار فى منطقة بذاتها، فاختيار المكان المناسب لاقامة المشاريع تحكمه اعتبارات اقتصادية محددة من أهمها القرب من مصادر المادة الخام، او طرق المواصلات وموانىء التصدير او اليد العاملة الوفيرة، الى غير ذلك من الاعتبارات التى يعرفها أى طالب مبتدىء فى كليات التجارة أو الاقتصاد.

فهل يتوفر فى محافظة مثل سوهاج مواد اولية لازمة لعمليات الانتاج فيما عدا بعض المنتجات الزراعية البسيطة التى لا يحتاج تصنيعها الى مشروعات كبيرة تصل رؤوس اموالها الى عدة ملايين..؟؟ وهل توجد فى هذه المحافظة - على سبيل المثال - اليد العاملة الرخيصة والمتوفرة التى تشجع المستثمر على اقامة مشروعه فيها جريا وراء خفض تكلفة الانتاج..؟؟ وهل محافظة مثل سوهاج قريبة من موانىء التصدير أو مرتبطة بشبكة من الطرق البرية أو المائية السريعة والرخيصة التى تربطها بموانىء التصدير..؟؟

والاجابة على مثل هذه الاسئلة هى التى سوف تحدد جدوى الاجراءات التى تتخذها الحكومة حاليا لتشجيع الاستثمار فى محافظات الصعيد، اما الاعفاء من أحكام قانون هنا، او الحصول على ترخيص هناك فانها كلها مجرد (اجتهادات) لا صلة لها بأصول الاقتصاد أو تشجيع الاستثمار، فهذه الاجراءات تصلح فقط للدعاية والاستهلاك المحلى، ولن تضيف شيئا أو تخفف شيئا من معاناة المستثمرين مع بقية الأجهزة الحكومية وأجهزة الادارة المحلية التى تتحكم فيهم وتصيبهم باليأس قبل بداية أى مشروع.

لقد كنا نتصور وقد أدركت الحكومة ان هيئة الاستثمار هي واحدة من معوقات عملية الاستثمار ان تبادر الى الغاء هذه الهيئة كلية والاتجاه بعدها الى الغاء كافة المعوقات التى تواجه المستثمرين بدلا من علاج جزئى وساذج للمشكلة من نوع المعالجات السطحية العديدة التى تواجه بها الحكومة مشاكل الحكم والمجتمع.

وقد يقال ان بقاء هيئة الاستثمار ضرورى للحد من قيام المشروعات الكبيرة التى تنافس القطاع العام او تتجه الى انتاج ذات السلع التى ينتجها القطاع العام، وهذا الكلام قد فات اوانه، لأن بقاء القطاع العام وحمايته لا تتوفر الا بقدرة هذا القطاع على منافسة القطاع الخاص منافسة اقتصادية حرة أساسها جودة المنتج والسعر المناسب، والمقدرة على فتح أسواق التصدير، أما حماية القطاع العام بالقرارات والقوانين فهو أسلوب ثبت فشله خلال الاربعين عاما الماضية، وحان الوقت لتطبيق علوم الاقتصاد وأساليبه، والاقلاع تماما عن الحماية المصطنعة التى تضر بالاقتصاد القومى وتضاعف من مشكلات المجتمع وفى مقدمتها مشكلة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بما يترتب على ذلك من انحرافات ويأس.. وإرهاب.

أحمد طلعت

المحامي